

إعلان بيروت بشأن المرأة العربية عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام

1- نحن، المشاركون في المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام، وقد اجتمعنا في بيت الأمم المتحدة في بيروت من 8 إلى 10 تموز/يوليو 2004، نذكر بقرارات الجمعية العامة 100/52 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1997، و231/52 المؤرخ 4 حزيران/يونيو 1998 بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان بيجين ومنهاج العمل، و142/58 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2003 بشأن المرأة والمشاركة في الحياة السياسية، و148/58 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2003 بشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وقرار مجلس الأمن 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن دور المرأة في صنع السلام، وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000، ولا سيما الهدف الثالث المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

2- إننا نشير إلى أن عقد المؤتمر الإقليمي العربي عشر سنوات بعد بيجين: دعوة إلى السلام يأتي عملاً بقرارات الأمم المتحدة التي تنص على ضرورة تقييم ما أنجز خلال السنوات العشر التي تلت مؤتمر بيجين، وذلك لتقديم النتائج إلى لجنة وضع المرأة التي ستعقد دورتها التاسعة والأربعين في نيويورك من 28 شباط/فبراير إلى 11 آذار/مارس 2005، ولحظها في الوثيقة الشاملة التي ستعدها اللجنة، والتي سترفع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحيث تتسنى الإحاطة علماً بظروف المنطقة وحاجاتها.

3- إننا نلاحظ استمرار عدم الاستقرار في المنطقة العربية التي عانت طوال عقود من صراعات وتوترات. فهي من أكثر مناطق العالم تعرضاً لحروب ونزاعات مسلحة لا تؤدي إلى إبطاء عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تهدم ما يُحرز فيها من تقدم. وهناك دلائل تشير إلى أن تعاطم المخاطر الإقليمية، وانخفاض معدلات الاستثمار، واستمرار التباين بين رأس المال المادي والبشري، جميعها عوامل تساهم في تخفيض مستويات النمو.

4- إن مؤتمرنا اليوم يُعقد في ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد، حيث تشهد الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تدهوراً على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يؤثر سلباً على الأحوال المعيشية للمرأة الفلسطينية، بل للشعب الفلسطيني برمته. فالاحتلال الإسرائيلي مستمر بمصادرة الأراضي والاستيطان، وهدم المنازل وجرف الأراضي الزراعية، ونقطيح أوصال الأرض الفلسطينية، وبناء جدار الفصل العنصري. كما إن هذه الظروف الصعبة تنطبق على وضع الشعب العراقي الذي عانى من الاحتلال والحروب المتكررة، ويفتقر إلى الأمن والاستقرار، ووضع الشعبين السوري واللبناني اللذين يواجهان احتلال أجزاء من أراضيهم.

5- إن اختيار "الدعوة إلى السلام" شعاراً للمؤتمر جاء تجسيداً لأوضاع المنطقة وظروفها الخاصة وتعبيراً عن رغبة شعوبها في العيش في سلام واستقرار وفي حياة أفضل، لا سيما وإن الاهتمام تركّز طوال السنوات الماضية على المساواة والتنمية بينما لم يحظ السلام بالاهتمام الكافي. وفي هذا الصدد، نرى أن العمل من أجل تحقيق المساواة والتنمية لا يمكن أن يسير بالشكل المطلوب دون إحلال السلام القائم على الحق والعدل والشرعية الدولية، وبالتالي الأمن الإنساني والاستقرار المجتمعي.

6- إن من دواعي التفاؤل، في هذه الظروف، أن تكون حالة المرأة موضوعاً تعالجه معظم مبادرات الإصلاح الإقليمية والوطنية. ففي القمة العربية التي عُقدت مؤخراً في تونس، التزمت الدول العربية بدعم حقوق المرأة. تهتسيع نطاق مشاركتها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي مداولات وإعلانات 04-0354 وصنعاء والدوحة وبيروت شدد ممثلون عن منظمات غير حكومية معنية بالمرأة وأوساط أكاديمية وأحزاب سياسية مختلفة على أهمية تمكين المرأة، مما يبيّن أن هذه القضية أصبحت عنصراً أساسياً في الرؤية العربية للإصلاح.

7- لقد ألقى هذا المؤتمر الضوء على التقدّم الذي أحرزته دول المنطقة نحو تطبيق الالتزامات المتعهد بها في إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، حسبما أوضحته ردودها على الاستبيان الذي وجهته الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى الحكومات بهذا الشأن.

8- نلاحظ، في هذا السياق، أن الإنجازات شملت إصدار تشريعات جديدة لصالح المرأة، وإنشاء آليات تهتم بقضايا المرأة، بما في ذلك وزارات ومجالس وهيئات ولجان، وحصول المرأة في بعض البلدان على حقوقها السياسية، وتخصيص حصص للمرأة في المجالس النيابية في بعض البلدان أيضاً، وتصديق 17 دولة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

9- إننا نسلم بأن نتائج الاستبيان أوضحت وجود تحديات تتطلب المزيد من العمل والجهد، منها الأمية وتسرب الفتيات من التعليم، والعنف ضد المرأة، والتمييز في العقوبات والتشريعات، بالإضافة إلى بعض العادات والتقاليد الاجتماعية. كما أوضحت النتائج أن المنطقة لا تزال تعاني من مشاكل الفقر والبطالة ومحدودية الميزانيات المخصصة لبرامج النهوض بالمرأة، وغياب الإحصاءات الدقيقة المصنفة حسب الجنس.

في ضوء هذا التحليل، نرى أن التصور المطلوب تنفيذه في السنوات العشر المقبلة لتمكين المرأة وتحسين أوضاعها وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يستلزم ما يلي:

10- الاستمرار في مراجعة التشريعات الوطنية وتحديثها وتغيير ما ينطوي على تمييز منها، والعمل على تفعيل وتطبيق القوانين النافذة، وإعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بالأحزاب والنظم الانتخابية لتفعيل دور المرأة وزيادة مشاركتها في العمل السياسي؛

11- ربط قضايا المرأة بالقضايا العامة واستخدام الخطاب السياسي الإيجابي لصالحها، والعمل على إزالة العقبات السياسية والأمنية التي تعوق تقدّمها؛

12- توعية المرأة بالروابط بين قضاياها من جهة والسياسات العامة من جهة أخرى، وبانعكاسات هذه السياسات على مصالحها، والتشديد على أهمية تأهيل المرأة وتدريبها لتولي المناصب القيادية والارتقاء بأدائها؛

13- تكوين لجان توعية تتولى تعريف النساء والرجال والشباب بحقوق الإنسان للمرأة وبحقوقها الشرعية والقانونية وبأهمية الدور الذي تؤديه في المجتمع؛

14- إنشاء مرصد للمشاريع والبرامج التي تعنى بقضايا المرأة في الدول العربية؛

15- الانطلاق من المعطيات الوطنية المتصلة بالمرأة للتمكن من رسم استراتيجيات واقعية تهدف إلى تطويرها؛

16- تحقيق التواصل والتضامن بين البرلمانيات العرب، وبينهن وبين البرلمانيات في الدول الأخرى، بغرض التوعية بقضايا المرأة العربية وتحقيق التكاتف بشأنها، وتسهيل التواصل بإصدار نشرة لتبادل التجارب، وتفعيل الشبكة البرلمانية عن طريق هذه النشرة، والعمل على أساس التعاون والتنافس البناء بين النساء سعياً إلى مشاركة أفضل في الحياة السياسية؛

17- مواصلة بناء علاقات الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الرسمية على أساس التكامل والتعاون في وضع السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط المقترحة، وفي وضع وتنفيذ المشاريع والبرامج، وفي اقتراح مشاريع القوانين، وتشجيع هذه المنظمات على المشاركة في المؤتمرات وفي إعداد التقارير وورقات العمل وفي عضوية الوفود الرسمية، ورصد ومتابعة التنفيذ، وتشجيعها أيضاً على العمل كقوة ضاغطة وفاعلة على صعيد تعديل وإصلاح القوانين المتعلقة بالمرأة، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات والتشريعات والبرامج، وذلك بصفة استشارية في جامعة الدول العربية؛

18- خلق مناخ ثقة بين المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والجهات الحكومية يوفر الدعم السياسي لعملها الذي يتطلب تعديل القوانين الموجودة وسن قوانين جديدة تنظم عملها على نحو يضمن لها حرية العمل؛

19- إنشاء شبكات بين المنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة محلياً وإقليمياً ودولياً لتعظيم الفائدة منها؛

20- اضطلاع المنظمات الأهلية بدور هام في توعية فئات المجتمع المختلفة، ولاسيما الشباب، بضرورة المساواة بين الجنسين وإحداث تغيير في المفهوم الثقافي بهذا الشأن؛

21- مساعدة منظمات المجتمع المدني على تحقيق نقلة نوعية بحيث لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات الاجتماعية، بل يشمل تقديم الخدمات في إطار تنمية متكاملة، وتحرير هذه المنظمات من القيود الإدارية التي تعوق اضطلاعها بالدور المطلوب منها؛

22- تيسير التواصل بين الإعلاميات ومع الأطراف الأخرى بالوسائل التالية:

(أ) إنشاء تجمع للإعلاميات العرب؛

(ب) إنشاء كليات للإعلام ومراكز لتدريب المرأة خاصة في ظل ثورة المعلومات؛

(ج) عقد ورشات عمل وندوات في الإسكوا تجمع الإعلاميات والمفكرات ومنظمات المجتمع المدني؛

(د) قيام الإسكوا بإعداد دليل شامل يتضمن أسماء الشخصيات الفكرية والإعلامية والباحثات بغرض استضافتها في الأوساط الإعلامية؛

- 23- التركيز على إبراز بعض التجارب النسائية في وسائل الإعلام على مستوى القاعدة، والتجارب النضالية وتخصيص الموارد اللازمة لذلك، وإطلاق برنامج إعلامي عن النساء في المهجر، ورصد التجارب الإعلامية الناجحة وتعميمها؛
- 24- إيلاء الخطاب الإعلامي الموجه إلى الخارج الاهتمام اللازم؛
- 25- السعي إلى تغيير الصورة المشوهة عن المرأة في الإعلام؛
- 26- السعي إلى تعميم التغطية الإعلامية على أكبر شريحة من الناس، بما في ذلك سكان المناطق النائية، عن طريق محو الأمية، وتسخير الإعلام المرئي والمسموع، واستخدام وسائل الاتصال المباشر؛
- 27- مطالبة المرأة العربية بالاهتمام بقضايا المرأة التي تعاني من الحروب؛
- 28- إنشاء شبكة معلومات عربية مهمتها جمع البيانات المتعلقة بأوضاع المرأة في المنطقة العربية بهدف تسهيل تبادل المعلومات عن المرأة بين الدول العربية، ومقارنة وضعها مع وضع المرأة في الدول الأخرى؛
- 29- إنشاء آلية للتنسيق بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وجامعة الدول العربية ومنظمة المرأة العربية ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بشأن إعداد تقرير المنظمات غير الحكومية لتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين لكي يضاف إلى تقرير الحكومات.